دور الشرطة في التخطيط الحضري
والإدارة من أجل أكثر أمانًا

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

المساحات الحضرية

إن التفكير البناء لمكافحة الجريمة يتجاوز بكثير مجرد الاستجابة لحوادث الجريمة أو حتى تطوير ردود فعل على مشاكل إجرامية محددة ، مثل السرقات في أحد الأحياء السكنية أو اختطاف السيارات . بدلاً من ذلك ، فإن **التعامل مع الجريمة ينطوي** على التفكير في طبيعة الفضاء العام ، وكيفية استخدام السكان للأماكن العامة والعلاقات بين الفئات الاجتماعية وبين المواطنين والدولة . هذه أسئلة واسعة النطاق تذهب إلى قلب إدارة المناطق الحضرية ، وبينما تلعب الشرطة دورًا مهمًا في تطوير الإجابات وتنفيذ التوجيهات السياسية ، فإنها لا تستطيع التعامل مع جميع المشكلات بمفردها . كمؤسسة ، لم يتم إنشاء الشرطة ، ولا ينبغي لها ، المشاركة في التخطيط الحضري بالجملة أو إعادة هيكلة العلاقات بين الدولة والمجتمع . في كثير من الأحيان ، كما يلاحظ العديد من رجال الشرطة ، يطلب المسؤولون المنتخبون من قوات الأمن التعامل مع الآثار العنيفة لسوء التخطيط ونتائج الخيارات الاقتصادية والسياسية السيئة . يتم دفع الشرطة بعد ذلك إلى مواقف سياسية صعبة تنفرها من السكان المكلفين بحمايتهم وتقويض معنوياتهم . يُطلب من الشرطة النزول إلى الشارع لتنفيذ التوجيهات التي لا تفعل شيئًا يذكر لحل المشاكل الكامنة وراء الجريمة ولكنها غالبًا ما تقوض فعالية واتساق الشرطة كمؤسسة . ومع ذلك ، يمكن للشرطة التعامل مع هياكل حضرية إشكالية محددة على أساس كل حالة على حدة ومحاولة نزع فتيل التوترات بين المجموعات والنزاع بين المواطنين ومسؤولي الدولة . يمكن للشرطة أيضًا المشاركة في لجان التخطيط واستخدام خبراتهم في الجريمة لإجراء حوارات مع مسؤولي المدينة حول قضايا التخطيط . الفصل السابع يركز على مثل هذه التفاعلات . ويحدد الطرق المختلفة التي يمكن أن يظهر بها الأمن من خلال عمليات الحوكمة . لا ينبغي أن تعتبر المناقشة شاملة أو تستبعد النهج المبتكرة الأخرى .

التعاريف

الإصلاح المؤسسي. تغييرات في هيكل التنظيم الشرطي ، مثل إصلاح هيكل القيادة والتدريب والمسارات الوظيفية .

اللامركزية. عملية يتم من خلالها توزيع السيطرة من القادة رفيعي المستوى إلى الجهات الفاعلة في المستويات الأدنى .

سياسة أمنية متكاملة. يتضمن إصلاحات لا تركز فقط على إعادة هيكلة المؤسسات الشرطية أو تحسينها أو إعادة تنظيمها ولكن أيضًا على إشراك مجموعة من القطاعات الإدارية التي تساهم في صنع السياسات في هذا المجال .

الجريمة والتوافق السياسي

شهدت المدن في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل زيادات في العنف على مدار العشرين عامًا الماضية . ويمكن أن يُعزى جزء كبير من الزيادة إلى انتشار الأسلحة الصغيرة ، وسهولة اختراق الحدود ، والصراعات الأهلية ، مما يمكن الأفراد من الحصول على الأسلحة التي كانت في السنوات السابقة من اختصاص الشرطة والقوات المسلحة . وقد تفاقمت المشكلة بسبب التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي أدت إلى زيادة كبيرة في مستويات كل من التجارة المشروعة وغير المشروعة والتوسع الحضري غير

المنضبط في بعض البلدان الأقل قدرة على تطوير سياسات فعالة للتعامل مع تزايد أعداد السكان في المدن . حدثت المشاكل في بيئة من التكيف الاقتصادي والندرة في العديد من البلدان ، مما دفع أجزاء كبيرة من السكان إلى القطاعات غير الرسمية وغير القانونية من الاقتصاد ، كما حد من الموارد الحكومية للبرامج الاجتماعية وتنفيذ القانون . غالبًا ما تكون النتائج هي الفساد المستشري وتعسف الشرطة .

تعد مكافحة الجريمة صعبة في ظل هذه الظروف ولكن يمكن تحقيقها من خلال وضع سياسة مركزة واستراتيجية . هناك عددا من الأساليب والاستراتيجيات السليمة ، تمت مناقشة بعضها في الدليل ، وقد اتبعت الشرطة في عدد من البلدان بعض النجاح . ومع ذلك ، تعتمد الجهود على درجة من التوافق السياسي .

حتى في حالة عدم وجود إجماع واسع النطاق ، يمكن للشرطة اتباع السياسات التي تمت مناقشتها في الدليل بعدة طرق :

أولاً ، يمكن للشرطة تطوير مشاريع تجريبية مركزة في مناطق مختلفة من المدينة ، والتي ، إذا نجحت ، يمكن استخدامها لإقناع كبار المسؤولين بدعم المزيد من الجهود .

ثانيًا ، يمكن أن تعمل الشرطة على تجميع نوع البيانات اللازمة لتقييم السياسات . يمكن أن تتعاون الشرطة مع مسؤولي تنفيذ القانون في المدن المجاورة في تجميع البيانات والموارد الأخرى للمساعدة في تطوير السياسات وتنفيذها .

ثالثًا ، يمكن للشرطة العمل مع مجموعات أخرى من الجمهور والدولة لإجراء تعديلات هيكلية طفيفة تؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة .

رابعاً ، قد تستجيب الحكومات لجهود الشرطة لبناء إجماع سياسي أوسع حول الإصلاح . الشرطة عنصر أساسي في تطوير جهود الإصلاح . يشمل دعم الإصلاحات مسؤولي الشرطة والبلديات الذين يشاركون في تنفيذ مشاريع إيضاحية ، وتطوير البيانات لتقييم البرامج ، وبناء تحالفات مع السياسيين والجماعات المدنية التي تفضل الإصلاح واستخدام الخبرات لاقتراح إصلاحات أوسع .

هيكلية الشرطة واللامركزية

يتم تنظيم قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم بطرق مختلفة . تعني الهياكل الشرطية المختلفة أن قوات الشرطة قد تكون لها علاقات متميزة في المدن . في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، ترتبط هوية قوات الشرطة ارتباطًا وثيقًا بالفخر والممارسات والثقافة المدنية المحلية . يتم اختيار الشرطة من السكان المحليين وغالبًا ما أمضوا حياتهم بأكملها في منطقة حضرية ؛ توجد فرص مباشرة للتقدم فقط داخل قوة معينة أو ، في بعض الأحيان ، داخل قوات البلدات مباشرة حول المدينة . قد يستلزم الانتقال إلى مدينة مختلفة الاضطرار إلى اجتياز امتحان منفصل للخدمة المدنية . نتيجة لذلك ، تطور الشرطة ثقافة متينة تتمتع بمعرفة عميقة بالمدينة وعلاقة وثيقة مع المؤسسة السياسية في المدينة . عندما تدار قوة الشرطة على الصعيد الوطني ، تظهر علاقة مختلفة . تتمتع الشرطة بفرصة التقدم من خلال الانتقال إلى مدن مختلفة في جميع أنحاء البلاد ، ونتيجة لذلك ، قد يكون لديهم معرفة أقل عمقًا بخصائص المدينة التي يعملون فيها ولكن لديهم معرفة واسعة بقضايا تنفيذ القانون . بالإضافة إلى ذلك ، من المرجح أن تكون الشرطة التي تعمل في قوة وطنية مسؤولة مباشرة أمام المسؤولين في الحكومة الوطنية . العلاقات مع المسؤولين السياسيين المحليين في هذه الحالات معقدة ويصعب إدارتها . هناك بعض المزايا المميزة للقوات الوطنية ، بما في ذلك وفورات الحجم ، وزيادة التنسيق بين الشرطة في مختلف الولايات القضائية ودرجة أكبر من المرونة في تطوير وتنفيذ تغييرات واسعة النطاق في استراتيجيات الشرطة الوطنية .

عند النظر في دور إصلاح الشرطة في المناطق الحضرية ، يتعين على الشرطة وواضعي السياسات أن يكونوا على دراية بقوات الشرطة التي لديها سلطة التصرف في تلك الأماكن وكيفية استخدام قدراتها على أفضل وجه لتعزيز الإصلاحات . من المرجح أن تتمتع القوات المنظمة وطنياً بالخبرة في مجموعة واسعة من السياقات الحضرية فضلاً عن اتصالات دولية أكثر شمولاً . ونتيجة لذلك ، من المحتمل أن يتمكنوا من

الوصول إلى أحدث المعلومات حول استراتيجيات العمل الشرطي الجديدة . إذا كانت القوة الوطنية مسؤولة بشكل مباشر عن الشرطة المحلية ، فيجب أن تجد طرقًا لتطوير تلك الخبرة ونشرها على القادة المحليين . سيحتاج القادة المحليون بعد ذلك إلى العمل مع المسؤولين السياسيين المحليين المعنيين المسؤولين عن قضايا مثل التصميم الحضري لتنفيذ السياسات . كما هو موضح في حالة كولومبيا ، يجب أن تكون الشرطة الوطنية العاملة داخل المدن مستعدة للاستجابة بسرعة للجهود السياسية المحلية لتنفيذ الإصلاحات . بدلاً من ذلك ، عندما تكون القوات الوطنية مسؤولة قليلاً عن الشرطة المحلية ، تحتاج الشرطة الوطنية إلى تطوير استراتيجيات محددة لنشر أفكار الإصلاح الحضري للشرطة المحلية . يمكن أن تشمل هذه البرامج التدريبية أو الاجتماعات بين الشرطة الوطنية والشرطة المحلية مثل تلك التي ينفذها مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة .

بدلاً من ذلك ، تتمتع الشرطة المحلية بمعرفة واسعة بالمناطق التي تعمل فيها وهي في وضع جيد لتنفيذ أنواع البرامج التي تمت مناقشتها في الدليل . يتمثل التحدي الذي تواجهه القوات المحلية في أنها غالبًا ما تكون مقيدة بمخاوف ضيقة ولديها اتصالات محدودة بدرجة أكبر مع القوى الأخرى والكيانات الدولية . غالبًا ما تقوم القوات المحلية التي تسعى إلى تنفيذ برامج جديدة بتفويض حفنة من الضباط لتعلم تقنيات جديدة ثم نشر هذه التقنيات على الضباط الآخرين في القوات . قد يكافح هؤلاء الضباط لتكييف برامج من مدن أخرى مع الظروف التي يواجهونها . تمثل هذه الجهود تحديًا لكن الشرطة المحلية تعرف خصوصيات مدينتهم وهي في وضع جيد لتكييف البرامج مع تلك الظروف . التحدي الآخر لمثل هذه البرامج هو العلاقة المعقدة في كثير من الأحيان بين القادة السياسيين المحليين والشرطة . إذا قاوم القادة المنتخبون المحليون التغيير ، فستجد الشرطة صعوبة في التطوير والمشاركة في إصلاحات حضرية أوسع للحد من الجريمة .

الفيدرالية والأمن

كما يقترح الدليل ، يمكن أن توفر السيطرة المحلية ابتكارات مهمة في مجال الأمن العام . تتمثل إحدى الإستراتيجيات للتعامل مع القضايا الأمنية في نقل بعض الأسئلة من المستوى الوطني إلى الحكومات الإقليمية والبلدية . كما يتضح من حالة بوغوتا ، فإن زيادة درجة السيطرة المحلية على الأمن يمكن أن تساعد في التعامل بفعالية مع المشاكل التي تلاحظها الحكومات المحلية وفي دمج التدابير الوقائية المتاحة لكيانات الدولة المحلية في الجهود الأمنية .

من المكونات الحاسمة في تنفيذ السياسات التي تمت مناقشتها في الدليل نقل المسؤولية عن المسائل الأمنية إلى المؤسسات على المستوى المحلي . في حين أن حكومات الولايات أو الحكومات الوطنية قد تحتفظ بالمسؤولية الأساسية عن عمل الشرطة ، فإن الحكومات التي تسعى إلى تنفيذ سياسات مثل هذه يجب أن تبحث عن طرق لتمكين الحكومات المحلية من اتخاذ قرارات أمنية . يمكن أن يشمل ذلك وضع بعض وحدات الشرطة تحت قيادة العُمد أو إنشاء أموالا لمساعدة العُمد على تعيين مسؤولي الأمن للعمل لدى الحكومات المحلية .

تخطيط أمن المدينة

إحدى قضايا الحوكمة التي يجب أن تظهر بوضوح في نقاط مختلفة في الدليل هي فكرة أن التخطيط الحضري النشط والفعال وإدارة الفضاء الحضري يمكن أن يساهما في زيادة السلامة . على المستوى الأساسي ، يجب على قادة ومديري المدينة تطوير مؤسسات يتم من خلالها إدراج المخاوف الأمنية في تطوير المدينة الأوسع . ستعمل لجان التخطيط على مستوى الحي السكني والبلدية على توفير الأمن بشكل أكثر فعالية إذا تم اشراك المسؤولين ذوي الخبرة في هذا المجال في القرارات . يجب ألا تعكس خطط التصميم مخاوف الاستخدام الآمن المدرجة في أكواد مكافحة الحرائق فحسب ، بل يجب أن تعكس أيضًا كيفية إنشاء المساحات لضمان

سلامة المستخدمين بشكل أكثر فعالية . يمكن أن تشمل هذه الخطط الإضاءة المناسبة وتحديد مواقع الممرات لضمان الرؤية وسهولة الخروج .

ومع ذلك ، فإن السلامة تتجاوز التخطيط . كما ورد في الدليل ، تتطلب حماية حقوق المواطنين إدارة نشطة وتعاونية ومتفاعلة للأماكن العامة . حتى المبنى أو الحديقة الأفضل تصميمًا يمكن أن تشكل مخاطر للمواطنين إذا سقطت في حالة إهمال أو سوء إصلاح . يمكن أن يكون ضباط تنفيذ القانون أول من يجعل مديري المساحات ومسؤولي المدينة الآخرين على دراية بالمشكلات الناشئة في مناطق مختلفة من المدينة . وبالتالي ، إذا أصبحت حديقة أو سوق مكانًا لعدد كبير من الاعتداءات ، فيجب على مسؤولي الشرطة التأكد من أن هذه المعلومات متاحة لمديري تلك الأماكن والقادة المحليين في المجتمعات التي تستخدم المساحة . لا ينبغي استخدام هذه المعلومات الأولية فقط كأساس لتخطيط الحلول التي قد تنطوي على زيادة نشر موارد الشرطة ولكن يجب أن تتضمن أيضًا قرارات بشأن ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات على الفضاء أم لا . إن إنشاء لجان محلية تجمع بين الشرطة والمسؤولين الحكوميين والقادة المحليين في مناطق مختلفة لمناقشة القضايا الأمنية في تلك الأماكن يمكن أن يسهل الجهود . يجب أن تغطي الاجتماعات مساحة حضرية محدودة بما يكفي لتمكين الأفراد في الاجتماع من المشاركة في النتائج . يجب أن يتم عقدها بانتظام ، وفقًا لجدول زمني مناسب لأصحاب المصلحة .

الإدارة الحضرية الإقليمية والأمن

تتمثل أحدى التحديات المهمة التي تواجه سياسة العدالة الجنائية في تزايد عولمة أنشطة الجريمة وإضفاء الطابع الإقليمي عليها . تتيح التحسينات في النقل والاتصالات للأفراد الذين يرتكبون جرائم العمل ، في بعض الحالات ، على مساحة واسعة . قد تؤدي مراقبة الطريق أو مستودع الشاحنات على بعد أميال عديدة خارج المدينة إلى السيطرة على تجارة المخدرات غير المشروعة في أحد أحياء المدينة بشكل أكثر فاعلية ورخيصة من وجود مكثف للشرطة المحلية . ومع ذلك ، قد لا يكون لمسؤولي المدينة وجهات تنفيذ القانون ولاية قضائية على هذا المكان ، وبدلاً من ذلك ، قد يضطرون إلى الانخراط في إجراءات الوقاية المحلية الأكثر تكلفة والشرطة القائمة على الحوادث .

تتضمن الاستجابة الفعالة لهذه الأنواع من التحديات بناء شبكات حوكمة وتحالفات تتجاوز قيود المدن الفردية . في العديد من البلدان ، تعمل قوات الشرطة على مستوى الدولة أو المستوى الوطني ، مما يسهل الجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة ؛ ومع ذلك ، حتى في ظل هذه الظروف ، تحتاج الشرطة إلى تطوير علاقات مع الحكومات البلدية المختلفة ، والتي غالبًا ما تقودها الأحزاب السياسية المتنافسة ، لدعم مبادرات الأمن الحضري الواسعة . تتمثل إحدى الطرق الفعالة للتغلب على التوتر في بناء تحالفات إقليمية أوسع للمدن والجهات الفاعلة المدنية التي يمكنها النظر في تأثيرات الشرطة المحلية والقضايا الحضرية على المشاكل في منطقة حضرية أوسع . في حالة المناطق شديدة التحضر ، يمكن لحكومات الولايات المساعدة في هذه العملية.

يمكن القيام بهذه الجهود من خلال مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات . على مستوى واحد ، يمكن أن تتعهد سلطة حكومية أعلى بتشكيل حكومة إقليمية أو مجلس مجتمع مدني لمعالجة هذه القضايا . قد تشكل مجموعات الأعمال والمجموعات المدنية المنتشرة عبر مجموعة من التجمعات الحضرية فاعلًا طبيعيًا في هذه القضايا . على عكس الحكومات الحضرية ، فإن الأعمال التجارية ليست مقيدة بالضرورة بمخاوف موقع واحد ، وبدلاً من ذلك ، قد ترى صورة أوسع لكيفية انتشار المشكلات عبر المناطق الحضرية المختلفة التي تؤثر على عملياتها . بدلاً من ذلك ، قد تنظم المدن في منطقة واحدة تواجه مجموعة من المشاكل نفسها لبناء برامج تنفيذ القانون بشكل تعاوني وتطلب من السلطات الحكومية رفيعة المستوى الاستجابة لمخاوفها .

الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المبادرات الأمنية

يتمثل أحد مجالات الابتكار في استراتيجيات السياسة العامة في إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص . تجمع هذه الجهود بين الموارد العامة والخاصة لتحقيق النتائج التي يصعب تحقيقها بشكل مستقل . في بعض الحالات ، تجمع الجهود بين الصناديق العامة والخاصة حيث لا تمتلك الدول والشركات بشكل مستقل الموارد اللازمة لدعم جهود البناء . وبدلاً من ذلك ، في بعض المجالات مثل الصحة ، يمكن أن تشمل الجهود الجمع بين الكيانات العامة والخاصة في الجهود المبذولة لتعزيز تقديم الخدمات والتعليم .

يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص المساعدة في مجموعة متنوعة من الطرق في قطاع الأمن . حدد الكتيب سلسلة من المجالات التي يمكن أن تدعم هذا النوع من المشاريع . على سبيل المثال ، إذا تم تحديد منطقة معينة في المدينة لديها مجموعة واسعة من الظروف الهيكلية التي تؤدي إلى الجريمة ، فقد تكون الحكومات البلدية قادرة على بناء شراكة مع الشركات المحلية للمساعدة في دفع سلسلة من التحسينات الهيكلية التي قد تقلل من الجريمة ضد الشركات . بدلاً من ذلك ، كما هو الحال مع برنامج نيفاشا في كينيا ، يمكن لقادة الأعمال والشرطة التي تعاني من نقص التمويل الدخول في اتفاقية يقدم بموجبها مجتمع الأعمال دعمًا إضافيًا لعمليات الشرطة التي تدعمها منصة غير هادفة للربح من أجل ضمان مساءلة الشرطة واستقلالها . وبالمثل ، فإن مشروع مناطق تحسين المدينة في جنوب إفريقيا يجمع بين الشرطة والوكالات الحكومية والشركات لتوفير الأمن في بعض المناطق .

توفر هذه الجهود فرصًا مهمة لتحقيق المزيد من التمويل للشرطة ولإنشاء شراكات دائمة بين الشرطة والجمهور يمكن أن تعزز المزيد من السلامة . في الوقت نفسه ، يجب أن يتم تصميمها بعناية من أجل تجنب ظهور الشرطة التي تبتز الموارد من الشركات أو وجود مخاوف تتعلق بالتمويل مما يتسبب في وقوع الشرطة تحت سيطرة المصالح الخاصة . الشفافية وإشراف الطرف الثالث عنصران مهمان في تجنب مثل هذه المخاطر.

مبادرات الأمن والحوكمة التشاركية

كان أحد أهم الابتكارات في الإدارة الحضرية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية هو تقدم استراتيجيات الحوكمة التشاركية . ولعل أبرز الجهود كانت تدابير الموازنة التشاركية التي تم تطويرها في ولاية ريو غراندي دو سول في البرازيل ، والتي تم تطبيقها لاحقًا في مجموعة متنوعة من الدول الأخرى في ذلك البلد وكذلك في مجموعة متنوعة من البلدان الأخرى ، بما في ذلك الإكوادور وإسبانيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية). هناك أيضًا مجموعة متنوعة من استراتيجيات الحوكمة التشاركية الأخرى التي تم تطويرها في بلدان أخرى ، بما في ذلك نظام البانشايات في مومباي (بومباي) ، الهند ، وتقنيات التخطيط اللامركزي في ولاية كيرالا ، الهند ، ونظام بارانجاي في الفلبين ، وبرامج محادثة الموئل في الهند .

في جوهرها ، تسعى هذه الاستراتيجيات إلى إشراك السكان في صنع القرار المحلي والحوكمة بهدف إدخال المعرفة المحلية في صنع السياسات وخلق مصلحة شعبية في السياسة . ويتحقق ذلك من خلال توفير الفرص ، بما في ذلك للسكان والممثلين المختارين محليًا ، ليس فقط للتحدث علانية عن السياسات ولكن أيضًا للمشاركة بنشاط في تحديد اتجاه تلك السياسات . في برامج الموازنة التشاركية في البرازيل ، تجتمع المجالس المحلية لاتخاذ قرارا بشأن الإنفاق في مناطق معينة . يتم تمرير الأولويات إلى مجالس الموازنة المنتخبة ذات المستوى الأعلى والتي تتخذ المزيد من قرارات الموازنة . وبالمثل ، في ولاية كيرالا ، تجتمع جمعيات وارد جراما سابها لمناقشة أولويات السياسة المحلية التي يتم دمجها بعد ذلك في خطط التنمية لمؤسسات الحكم الأعلى تدريجياً .

وقد بُذلت جهودا قليلة نسبيًا لتطبيق مثل هذه الاستراتيجيات في مجال الأمن ، لكن هناك بعض خطوط العمل الواضحة التي يمكن اعتمادها لتحريك الجهود في هذا الاتجاه .

أولاً ، كما حدث في ميديلين ، يمكن لجهود الموازنة التشاركية أن تكون بمثابة نظاما يمكن من خلاله إدخال آراء المقاتلين المسرحين إلى النظام السياسي . يمكن لمثل هذه المفاوضات على أرض الواقع بين مختلف الجهات الفاعلة المحلية أن تخلق ظروفًا قد تساعد ، في ظل الظروف المناسبة ، على إعادة دمج المجموعات وتطوير حلول للنزاعات المحلية .

ثانيًا ، بناءً على ذلك ، يمكن إشراك الجماعات المحلية في جهود الوساطة لحل النزاعات . يمكن أن يساعد إنشاء الجمعيات المحلية التي ترعاها الحكومة وتدعمها في الجمع بين المجتمعات لبناء إجماع محلي حول قضايا العدالة والأمن والمساعدة في تقليل الجريمة المحلية .

ثالثًا ، ليس هناك سببا وجيها لعدم وضع جزء من ميزانية الأمن المحلي في أيدي سكان الحي السكني . على سبيل المثال ، يمكن إنفاق جزء من الميزانية لمنع الجريمة وفقًا لرغبات لجان الميزانية المحلية .

أخيرًا ، يمكن للشرطة والمسؤولين الحكوميين الآخرين العاملين في مجال الأمن تقديم عروض تقديمية في اجتماعات الموازنة التشاركية حيث يمكنهم المساهمة بخبراتهم في مساعدة المجموعات المحلية على تحديد كيفية إنفاق أجزاء من ميزانيتها المحلية لتحسين الأمن .

منظمات الحرس المحلي (الشرطة)

في بعض المناطق التي تتحمل فيها قوة شرطة وطنية أو تابعة للولاية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ القانون ، أنشأت الحكومات البلدية قوة شرطة بديلة ، غالبًا ما تكون غير مسلحة ، أو حراسة أو شرطة بلدية تكون مسؤولة بشكل أساسي عن تنفيذ القوانين المحلية وحماية الأماكن العامة والمباني الخاضعة مباشرة لسيطرة الحكومة المحلية ، بما في ذلك مجلس المدينة والمدارس والمتنزهات . في حين أن النطاق الفعلي للسلطات الشرطية لهذه الأنواع من القوات يمكن أن يكون محدودًا للغاية ، إلا أنها غالبًا ما تتمتع بإمكانية الوصول إلى العديد من الموارد اللازمة لمنع الجرائم لأن أدوات المنع تقع في أيدي الحكومات المحلية .

يمكن لمثل هذه القوات غير المسلحة عادة أن تلعب أدوارًا مبتكرة في تأمين الفضاء الحضري من خلال النظر إلى الأمن من خلال أعين مسؤولي البلدية . في المقابل ، يمكن للضباط المشاركة في مجموعة من الأنشطة الوقائية مثل التعليم وبناء الوعي في المدارس ، وتشكيل مجموعات مراقبة الأحياء السكنية والإشراف عليها ودعمها ، والمشاركة في اجتماعات تخطيط المدينة والعمل مع المستخدمين ومديري الأماكن العامة من أجل التأكد من أشياء مثل إضاءة الشوارع المناسبة وتقليم أوراق الشجر لخلق مساحات أكثر أمانًا.

نظرًا لأنها تتكون من ضباط نظاميين ، يمكن لهذه القوات أن تلعب دورًا مهمًا في الاتصال بين قطاعات الحكم المختلفة . يمكنهم المساعدة في نقل مخاوف الدولة أو الشرطة الوطنية إلى المسؤولين المحليين وسكان المدينة . يمكنهم أيضًا المساعدة في نقل مخاوف مسؤولي المدينة إلى ضباط الشرطة على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي . ولعل الأهم من ذلك هو أن القوة يمكن أن تسعى إلى تطبيق تقنيات وقائية مبتكرة لا يستطيع ضباط تنفيذ القانون الأساسيون القيام بها . يمكن أن تزود الموارد المتاحة للضباط المدينة بالقدرة على إجراء برامج بحثية لفهم النقاط الساخنة ومخاوف السكان وتطوير الاستجابات للقضايا المطروحة .

وقد تم إنشاء هذه الأنواع من المنظمات في أماكن مختلفة في البرازيل وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة . في حين أن هذه الأنواع من المجموعات تنطوي على إمكانية وجود استراتيجيات جديدة لإدارة الفضاء الحضري ، فإنها تواجه أيضًا العديد من المشكلات نفسها التي تواجهها منظمات الشرطة التقليدية . إن الإشراف على مثل هذه المجموعات أمر ضروري لعملها بشكل سليم .

مجموعات المراقبة المجتمعية

استراتيجية أخرى للمشاركة بين مسؤولي الدولة والشرطة والمجتمع الأوسع هي من خلال تشكيل ودعم المنظمات الأمنية المحلية . وقد أدى عدم الفعالية النسبية للشرطة في بعض المدن المنخفضة والمتوسطة

الدخل إلى قيام مجموعات تسعى إلى ضمان النظام داخل أحيائها السكنية من خلال الدوريات المنتظمة واعتقال الجناة . من خلال خلق وجود محلي يمنع الجريمة من الحدوث ويبني قنوات يمكن للمجتمعات من خلالها تطوير حلولا محلية ذات صلة بمشاكل الجريمة ، يمكن للمجموعات أن تكون فعالة للغاية في المساعدة على تنفيذ القانون في المواقف التي يكون فيها القليل من موارد الشرطة . يمكنهم أيضًا العمل كقناة مهمة يمكن من خلالها للمقيمين التعبير عن مخاوفهم للشرطة والتي يمكن للشرطة من خلالها تنفيذ استراتيجيات جديدة لتنفيذ القانون . يمكن لعملهم تطوير المعرفة المحلية ، وبالتعاون مع الشرطة ، يمكنهم تطبيق تلك المعرفة للسيطرة على الجريمة المحلية . بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للمجموعات المشاركة في لجان تخطيط المدن التي تساعد في رسم الخرائط وإنتاج المساحات التي تكون بطبيعتها أكثر أمانًا .

ومع ذلك ، يمكن حتى لمجموعات مراقبة المجتمع جيدة التنظيم والناجحة أن تواجه تحديات خطيرة وتضر أحيانًا بالعدالة وسيادة القانون . أحد الأمثلة على ذلك هو Sungusungu في جمهورية تنزانيا المتحدة . هذه المنظمات ، التي تشكلت في البداية خارج قانون الدولة ، ولكن تم تشريعها في النهاية من خلال قانون الميليشيات ، حققت بعض النجاح في السيطرة على الجريمة في أجزاء من البلاد . لقد نجحت الجهود نتيجة لمنطقة العاصمة دار السلام ، حيث عملت مثل هذه الجماعات بالتعاون مع الشرطة . بمعنى آخر ، وضعت ميليشيات سونغ سونغو المزيد من أفراد تنفيذ القانون في الشوارع . ومع ذلك ، فقد اتُهمت الجماعات بتنفيذ بعض الأحكام الموجزة وعدم اتباع سيادة القانون . يمكن أن تشكل هذه الجماعات والميليشيات الأخرى في جمهورية تنزانيا المتحدة تحديات كبيرة لسيادة القانون إذا لم يتم إدارتها وتنسيقها بشكل فعال من قبل الشرطة و دعم أنشطة الشرطة على نطاق أوسع .

تكامل السياسات الحضرية والشرطة

تشير المناقشة أعلاه إلى أن السيطرة على الفوضى في المدن الكبيرة تنطوي على إشراك الشرطة في مناقشات سياسية أوسع . في حين أن الدور الأساسي للشرطة سيظل دائمًا جهود تنفيذ القانون والتحقيق اليومية ، فإن للشرطة دورا تلعبه في المناقشات حول بنية المساحات الحضرية . يجب أن تكون هناك مدخلات من الشرطة وإدارة الإطفاء في التخطيط والإدارة على نطاق واسع للمدن . كما أن للشرطة دورا تلعبه على المستوى المحلي في الاعتبارات المتعلقة بتعديل المراسيم المطبقة في الأحياء السكنية ، والتغييرات في الحدائق ، وإصدار تراخيص العمل . المشاورات الجارية مع الشرطة على هذه المستويات ضرورية لتطوير الممارسات الحضرية التي تحمي السكان بشكل كاف .

ومع ذلك ، يجب أن تحرص الشرطة على عدم تجاوز حدود خبرتها . لا يتمثل دور الشرطة في إخبار المسؤولين المنتخبين بكيفية بناء المساحات الحضرية أو تقرير ما إذا كان للأفراد الحق في التعبير عن أنفسهم . بدلاً من ذلك ، من أجل تطبيق القانون بشكل فعال وتقديم خبراتهم في مجال مكافحة الجريمة لمسؤولي المدينة والمجموعات التي تعمل على جعل المدينة أكثر أمانًا . قد تحتاج الشرطة إلى تطوير خبرة خاصة في العلاقات المجتمعية لدعم هذه الجهود لأنها تعمل على المشاركة في المناقشات على المستوى المحلي .

أحد مكونات هذا التخطيط هو عمل الشرطة مع مديري المدينة لتحقيق نتائج في مجال الأمن . يحتاج رجال الشرطة وقادة المدينة إلى استخدام المعلومات المتعلقة بالمدينة لتحديد أفضل السياسات للتنفيذ . البيانات تمكن الشرطة من معرفة ما هي الأفكار التي تعمل والتي لا تعمل . ومع ذلك ، فإن دور الشرطة في الشراكات المحلية يتجاوز ذلك . تعمل الشرطة أيضًا مع السلطات المحلية في قضايا مثل منع الإزعاج العام وتنفيذ اللوائح أو الأوامر . تتطلب هذه الجهود علاقات مهنية جيدة بين الشرطة والمسؤولين المحليين بالإضافة إلى فكرة واضحة بين الشرطة حول كيفية مساهمة الجهود في زيادة السلامة العامة . يشير نهج "النوافذ المكسورة" في عمل الشرطة إلى أن المراقبة الصارمة للمضايقات العامة وتنفيذ القوانين يمكن أن تسهم في الحفاظ على بيئة منخفضة الجريمة . ومع ذلك ، يجب أن تكون الشرطة حذرة في متابعة هذه الأنواع من الأنشطة . يجب أن تتعاون الشرطة مع السلطات المحلية ولكنها تحتاج أيضًا إلى التأكد من أن هذه الجهود هي استخدام فعال لموارد الشرطة .

ينطوي تنفيذ سياسة الشرطة الجيدة والامتثال للقوانين المحلية على العمل مع مجموعات منظمة في المجتمع

المدني وكذلك الدولة . العديد من الأحياء السكنية في المدن لديها جمعيات مدنية جيدة التنظيم . هذا صحيح بشكل خاص في الأحياء السكنية المبنية بشكل غير رسمي والتي تعيش على حافة القانون وتعتمد على الهياكل التنظيمية المستقلة لحل النزاعات المحلية . في مثل هذه الحالات ، من الضروري أن تتعاون الشرطة مع الجماعات المدنية المحلية في الحفاظ على المعايير الأساسية للنظام وضمان الامتثال لقوانين المدينة . ويتضمن ذلك اجتماعات منتظمة مع القادة المحليين ، وفي بعض الظروف ، استخدام الوسطاء للمساعدة في المفاوضات . يمكن أن تساعد هذه الجهود في بناء الدعم الاجتماعي لتنفيذ قوانين المدينة ويمكن أن تخلق الظروف التي تساعد الشرطة في علاقاتها مع المواطنين بمرور الوقت .

الاهتمامات الإقليمية

تختلف ظروف الحكم والعمل الشرطي بشكل كبير بين المناطق وداخل المناطق وحتى داخل البلدان والمدن المعينة . كما ذكرنا من قبل ، فإن العديد من النظريات والنهج والاستراتيجيات التي نوقشت في الدليل كانت رائدة في مدن في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية . يجب أن تعمل الجهود المبذولة لتنفيذ هذه الجهود في سياقات إقليمية ووطنية وبلدية محددة . ما يلي مناقشة بعض الاعتبارات الإقليمية التي من المهم التفكير فيها عندما تسعى قوات الشرطة إلى تطوير استراتيجيات فعالة للشرطة الحضرية .

على مدى ربع القرن الماضي ، شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أزمة مأساوية لأمن المواطنين ، نتجت عن التحول من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي ، والمشاكل الشديدة في عدم المساواة في الدخل ، والتوسع السريع في صناعة الكوكايين في منطقة الأنديز من بين العديد من الديناميكيات والعوامل الدافعة الأخرى . غالبًا ما يؤدي نوع تهريب المخدرات الدولي الذي يحدث غالبًا إلى قضايا العدالة الجنائية الرئيسية في المنطقة . كولومبيا ، على سبيل المثال ، منتجة للكوكايين وتاريخيا مركزًا لتسويقه ، مما يؤدي إلى العنف في كل من المناطق الريفية والحضرية . البرازيل وجامايكا كلاهما موقعان رئيسيان لإعادة شحن المخدرات غير المشروعة إلى أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة . هنا ، تصبح المدن التي بها مرافق موانئ رئيسية مراكزا للعنف غير المشروع المرتبط بالمخدرات المنفصلة عن عمليات الجريمة والنزاعات الريفية . أخيرًا ، تعد المكسيك موقعًا لعمليات التهريب البري الرئيسية إلى الولايات المتحدة حيث تركز الجريمة في ذلك البلد على السيطرة على الممرات والمدن المركزية للسيطرة على تلك الممرات .

ومع ذلك ، تمتلك أمريكا اللاتينية مؤسسات دولة قوية نسبيًا قادرة على تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين . تواصل الشرطة اتباع بعض الممارسات الاستبدادية من العصور السابقة ، لكن معظم المنظمات الشرطية أظهرت أنها على الأقل في حالات محدودة ، كانت قادرة على تنفيذ إصلاحات السياسة بشكل فعال . تتمتع الشرطة والمسؤولون الحكوميون بالقدرة والموارد لتطوير تقنيات إدارة جديدة فعالة وتنفيذ سياسات وبرامج جديدة تفيد السكان . في مجال النقل ، على سبيل المثال ، كانت بعض مدن أمريكا اللاتينية رائدة في الابتكارات في أنظمة النقل السريع بالحافلات التي كان لها تأثير في جميع أنحاء العالم .

كل هذا يشير إلى أن العديد من قوات الشرطة في أمريكا اللاتينية لديها القدرة على تنفيذ العديد من الاقتراحات الواردة في الدليل . ومع ذلك ، تبرز مشكلتان رئيسيتان يبدو أنهما تتدخلان في الإصلاح الفعال :

الأولى هي **عدم وجود إجماع سياسي على الإصلاحات** . لن ينجح أي جهد بدون نوع من التحالف المتسق لصالح الإصلاحات . لا يمكن للشرطة أن تصوغ الروابط التي تحتاجها مع وكالات الدولة والمجتمع إذا كان دورها يقتصر على الإجراءات القمعية التي تفضلها بعض الجماعات الحاكمة . والأسوأ من ذلك ، إذا اعتقد مسؤولو الشرطة أن الانتخابات يمكن أن تغير السياسة الأمنية بشكل جذري ، فمن غير المرجح أن يقفوا وراء إصلاحات جوهرية خوفًا من أن يكون لذلك تأثيرا سلبيا على موقفهم بعد الانتخابات .

المشكلة **الثانية** هي أن التفاوت الكبير والمستويات المرتفعة للجريمة المنظمة أوجدت حالات في العديد من البلدان في المنطقة أدت ببعض الجماعات الإجرامية إلى السيطرة على الأحياء السكنية في المدن الكبرى . في حين أن هذا الوضع يختلف بمرور الوقت من بلد إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى ، فإنه يعيق بشكل كبير قدرة الشرطة على العمل في بعض المناطق وتطوير روابط قوية مع السكان المحليين يمكن أن تساعد في تطوير جهودا أمنية مبتكرة

. تحتاج الشرطة إلى إيجاد حلولا خاصة للتعامل مع هذه المشاكل كجزء من تنفيذ إصلاحات أمنية حضرية جديدة في بعض المناطق .

آسيا منطقة كبيرة ومتنوعة للغاية . إنها تحتوي على دول غنية للغاية وفقيرة ومجموعة مذهلة من الأنظمة السياسية . لذلك ، في بعض المستويات ، لا يمكن الكتابة عن آسيا ككل . ومع ذلك ، هناك بعض القضايا المهمة التي يجب مراعاتها عند مناقشة الشرطة الحضرية :

أولاً ، لدى معظم الدول الآسيوية دول وأنظمة شرطة عاملة حتى لو كانت هناك اختلافات جوهرية في فعالية القوات . في سنغافورة وفي بعض مناطق الهند ، تم بذل جهودا كبيرة ومبتكرة لتأمين الحيز الحضري . هناك عددا من النماذج الإقليمية التي يمكن استخدامها في تطوير نوع السياسات الشرطية التي تمت مناقشتها في الدليل في مدن آسيوية أخرى .

ثانيًا ، كما هو الحال مع أمريكا اللاتينية ، فإن قدرًا كبيرًا من قضايا الجريمة المحلية مدفوعة بعوامل عبر وطنية مثل تهريب الأشخاص وتجارة المخدرات العالمية غير المشروعة . تساهم هذه المشاكل في مجموعة من المشاكل الحضرية المحلية الأخرى التي يجب على الشرطة الاستجابة لها .

أفريقيا ، مثل آسيا ، تمر بظروف مختلفة إلى حد كبير عبر مناطقها الفرعية المختلفة . عند التفكير في عمل الشرطة ، من الضروري مراعاة عدة عوامل حاسمة :

الأول هو **الضعف الكبير في هياكل الدولة** ، ولا سيما جنوب الصحراء . ونتيجة لذلك ، فإن الجهات الفاعلة غير الرسمية ، مثل منظمات الحماية الذاتية المحلية ، ومجموعات الحراسة ومضارب الحماية ، تضطلع بأدوار شرطية كبيرة . في بعض الحالات ، ظهرت علاقات رسمية بين الشرطة وهذه الجماعات . هذه الأنواع من الاتصالات معقدة للغاية ، وفي ظل الظروف الموجودة في مناطق أخرى ، من المحتمل أن تزعزع الاستقرار السياسي . ومع ذلك ، حيثما وجدت هذه الظروف ، تحتاج الشرطة إلى فهم كيفية التعامل مع المنظمات وكيفية العمل معها للسيطرة على الجريمة في الأماكن الحضرية بشكل فعال .

ثانيًا ، شهدت معظم مناطق إفريقيا جنوب الصحراء **مستويات متفاوتة من الصراع الأهلي** على مدار العشرين عامًا الماضية . في القرن الأفريقي وأجزاء من غرب أفريقيا ، ألحقت الصراعات أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية الحضرية . في أجزاء أخرى من أفريقيا ، لم يواكب تخطيط الدولة الهجرات الدراماتيكية إلى المناطق الحضرية التي خلقت مناطقا واسعة من الإسكان العشوائي . يجب أن يكون واضحًا للشرطة التي تعمل في ظل هذه الظروف أن استراتيجيات استخدام التخطيط الحضري للسيطرة على الجريمة يجب أن تتكيف بشكل كبير مع الظروف المحلية .

ثالثًا ، توجد **توترات كبيرة بين المجموعات** في بعض أجزاء المنطقة نتيجة الاختلافات اللغوية والسياسية ونتيجة للهجرة والنزوح من الحرب الأهلية . يجب أن تكون الشرطة على دراية بالاختلافات المحلية وكيفية المشاركة البناءة لتلك الاختلافات في تعزيز السلامة الحضرية .

رابعًا ، يمكن أن **تجعل مشكلات البنية التحتية من الصعب إحصاء الجرائم بدقة** وفهم الموقع الدقيق الذي وقعت فيه . قد يخلق ذلك صعوبات للشرطة في جمع بيانات الجريمة وتقييم نجاح السياسات .

أخيرًا ، تعاني إفريقيا ، مثل المناطق الأخرى ، من مشاكل كبيرة مع **الجرائم الانتقالية مثل تهريب المخدرات** غير المشروع وتجارة الماس الممول للنزاعات ، مما يسهم في مشاكل الجريمة المحلية .

الاستنتاجات

يتضمن التعامل مع الشرطة في المناطق الحضرية التفاعل مع المؤسسات السياسية المحلية والوطنية في سياق ديناميكيات إقليمية معينة . تحتاج الشرطة التي تعمل على تطوير استراتيجيات مبتكرة لتأمين الأماكن الحضرية إلى إيجاد طرقا للعمل مع المسؤولين المحليين لتنفيذ البرامج في الظروف القائمة في المدن التي يعملون فيها . هذه عملية معقدة وتعاونية يتم إجراؤها مع مسؤولين آخرين وجماعات المجتمع المدني .